مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163- 1112
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

عـلم أصـول التفسـير
المفهـوم والنشـأة والتطـوروالمؤلفـات

طاهر براهيمي

قسم اللغة والأدب العربي - كلية الآداب واللغات ، جامـعة غـرداية- الجزائر
Taharbi2014@gmail.com

الملخص-

يتناول هذا المقال علمًا من العلوم الشرعية التي لم تنل العناية اللازمة من جهة التأصيل والتنظير وهو علم أصول التفسير، وجاء البحث في شقّين أساسين. أما الشقّ الأول فعُرض فيه تعريف علم أصول التفسير من خلال تفكيك المركّب الإضافي (أصول + تفسير) والفرق بين أصول التفسير وقواعد التفسير والفرق أيضا بين أصول التفسير ومناهج المفسرين، وأمّا الشقّ الثاني فحاولت فيه رصد نشأة هذا العلم ومراحل تطوّر التأليف فيه معرّجا على مصادره ومُحصيا أهم المؤلفات التي استقلت بالتأليف في هذا الفن.

الكلمات المفتاحية -

أصول، التفسير، مناهج المفسرين، القرآن، قواعد التفسير.

المنارة للاستشارات

Principles of the Science of Exegesis
Definition, origins, developments and literature

Abstract –

This article deals with The Science of (Quran) Exegesis which is considered to be one of the most important sharia sciences, that had not received due attention, with regard to its principles and theoretical framework. This research is twofold: the first part defines the concept of The Principles of the Science of Exegesis, by deconstructing its elements (principles + exegesis), and the difference between the Principles of Exegesis (Usul Al Fiqh) and the Rules of Exegesis (Qawa'id Al Fiqh), in addition to the difference between the Principles of Exegesis and the methods used by exegetes. In the second part, we tried to tackle the question of the origin of this science, and its developments and related literature.

Key words -

Principles, exegesis, methodologies of exegetes, The Quran, rules of exegesis.

المقدمة -

إن المتتبع لحركة تطور علم التفسير يستشعر أنّ هذا العلم تطوّر تطورا خال منالسياج النظري الذي يقننه ويقعّده على عكس بقية العلوم الشرعية التي جمعت بين التأصيل والتطبيق كالفقه وأصوله والحديث وعلومه ، فكان التفسير مرتعا سهلا للخلل والخطل وهدفا لكلّ تأويل مذهبيّ أو قراءة معاصرة . والحاجة إلى الأصول والقواعد لعلم التفسير ملحّةسيما في عصرنا هذا لما في القرآن من خصوصية تحمّل الأوجه المتعددة .

ومادة علم أصول التفسير موجودة إلاّ أنّها مفرّقة بين علوم ومعارف شتّى كعلوم القرآن وعلوم اللغة وكتب الأصول ، كما تتركّز مادته في كتب التفسير نفسها .وجاء هذا البحث ليعرف بعلم أصول التفسير ويرصد حركة تطوّره وأهم مؤلفاته .

المنارة للاستشارات

تعريف علم أصول التفسير

أولا : تعريف الأصول :

- **الأصول لغة :**الأصول جمع أصل [1] ؛ وهو أسفل الشيء ، ومنه قوله تعالى : إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِي أَصْلِ الْجَحِيمِ [(64)] **الصافات**، أي في أسفل الجحيم أو الدرك الأسفل من الجحيم . قال أبو حيان الأندلسي : " وقيل منبتها (أي الشجرة) في قعر جهنم " [2] .

وأصُلَ الشيءُ صار ذا أصلٍ ، ومنه قول أميةَ الهذلي :

وما الشغل إلا أنّني متهيّبٌ ... لعرضِكَ ما لم تجعل الشيءَ يأصُلِ

- **الأصول اصطلاحا** : الوقوف على المفهوم الاصطلاحي للفظ الأصول هو محاولة إبراز أهم استعمالاته ؛ فهو لا يعبّر عن معنى بذاته دون إضافته لغيره كقولنا أصول الفقه أو أصول الحديث ومن هذا المنطلق ، فالأصل " يطلق على الراجح بالنسبة للمرجوح ، وعلى القانون والقاعدة المناسبة المطبقة على الجزئيات ... وعلى ما ينبني عليه غيره ... ويطلق أيضا على المتفرّع عليه كالأب بالنسبة إلى الابن " [3].

وتتعدّد دلالات الأصل بحسب استعماله فهو قاعدة باعتبار ومنهج باعتبار آخر ، قال الكفوي : " والأصول من حيث هي مبنى وأساس لفرعها سميت قواعد ، ومن حيث أنها مسالك واضحة إليها سميت مناهج " [4] .

---

[1] ابن منظور ، لسان العرب ، لبنان ، دار صادر ، 1968م ، ج 11 ص 16 .

[2] أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط ، بعناية صدقي محمد جميل ، لبنان ، دار الفكر ، 1412هـ- 1992م ، ج 9 ص 106.

[3] الكفوي أبو البقاء ، الكليّات ، تحقيق عدنان درويش ومحمد المضري ، لبنان ، مؤسسة الرسالة العالمية ، ط2 ، 1413هـ- 1993م ، ص 122.

[4] نفسه ، ص 122 .

المنارة للاستشارات

ثانيا : تعريف التفسير :

- **التفسير لغة :** التفسير صيغة تفعيل من الفَسْر ؛ والفَسْرُ هو بيان الشيء وإيضاحه [1] ، قال الصاحب بن عباد : " هو بيان وتفصيل الكتب ، يقال فَسَرْتُ القرآن وفَسَّرْتُه ، وما تفَسَّرْتُ عن هذا ؛ أي ما سألتُ عن تفسيره ، وهو كقولك ما استفسرته " [2] . وهو قريب من المعنى اللغوي الذي وضعه ابن عاشور في مقدمة تفسيره والذي قال فيه :" هوالإبانة والكشف لمدلول كلام أو لفظ بكلام آخر هو أوضح للمعنى المفسَّر عند السامع " [3] . مُعتبرا أنّ لفظَ التفسيرِ مصدرٌ للمضعف (فَسَّر) ، وما جاء على هذه الصيغة يكون للتكثير عادةً . ويؤيّد هذا المعنى تفسيرُ ابنِ عباس رضي الله عنه لقولهِ تعالى : وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا (33) **الفرقان** ، أي أكثر تفصيلا [4] . كما نقل الطبري عن الضحاك أنّ معنى التفسير هو البيان [5].

- **التفسير اصطلاحا** :اختلفت كلمة العلماء ، وتباينت آراؤهم في تحديد مفهوم مشترك للتفسير ، والسبب في ذلك راجع لكثرة العلوم المندرجة تحته كعلم القراءات وأسباب النزول والإعجاز وغيرها ، فجاءت التعاريف على حسب اعتقاد المعرِّف بمدى أهمية كل علم من هذه العلوم ، ولعل أبرز مثال على هذا تعريف أبي حيان الذي قال : " التفسير علمٌ يُبْحَثُ فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن ومدلولاتها وأحكامها الإعرابية والتركيبية ومعانيها

---

[1] ابن فارس أحمد ، معجم مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السلام هارون ، لبنان ، دار الجيل ، ج 4 ص 405.

[2] الصاحب بن عبّاد ، المحيط في اللغة ، تحقيق محمد آل ياسين ، لبنان ، عالم الكتب ، 1414هـ- 1994م ، ج 8 ص 311.

[3] ابن عاشور محمد الطاهر ، التحرير والتنوير ، الدار التونسية للنشر – تونس ، سنة النشر: 1984 هـ ، ج 1 ص 12

[4] الطبري ابن جرير ، جامع البيان ، لبنان ، دار الكتب العلمية ، ط 2 ، 1997م ، ج 9 ص 388.

[5] نفسه

المنارة للاستشارات

التي تحمل عليها حال التركيب "[1]. وقوله : (كيفية النطق بألفاظ القرآن) هو علم أحكام التجويد وهو ضمن علم القراءات لا علم التفسير ، وكونهما يشتركان في دراسة ألفاظ القرآن فهذا لا يعني تطابقهما ، إذ أنّ التفسير يبحث عن معانيها وما يستنبط منها ، وعلم القراءات يبحث عن كيفية النطق بها ، قال ابن عاشور : " وبهذه الحيثية خالف علم التفسير علم القراءات ؛ لأنّ تمايز العلوم بتمايز الموضوعات وحيثيات الموضوعات "[2] . بل ذهب ابن عاشور إلى أنّ بعض أنواع الاختلاف بين القرّاء في وجوه النطق بالحروف لا علاقة له بالتفسير لعدم تأثيره على المعنى كاختلافهم في مقادير المدّات والإمالات ، والتخفيف والتسهيل والهمس والغنّة وغيرها[3] .

وسأكتفي بنقل أهم التعاريف الواردة عن علمائنا وأدقها :

- **تعريف ابن جزي** : التفسير هو : " شرح القرآن ، وبيان معناه والإفصاح بما يقتضيه بنصّه أو إشارته أو فحواه "[4] . وفي هذا التعريف نلاحظ تغليب المعنى اللغوي لأصل مادة (فَسْر) إذْ اقتصر على معنى البيان والإفصاح مع الإشارة إلى بعض مجالات الاستنباط من النص ظاهر الدلالة وخفيها .
- **تعريف بدر الدين الزركشي** : للزركشيّ تعريفان لعلم التفسير كلاهما في كتابه البرهان قال في التعريف الأول : " علم يعرف به فهم كتاب الله المنزّل على نبيّه صلى الله عليه وسلّم وبيان معانيه واستخراج أحكامه وحكمه "[5] . وورد في التعريف الثاني قوله : " علم

---

[1] أبو حيان ، مرجع سابق ، ج 1 ص 26 .

[2] ابن عاشور ، مرجع سابق ، ج 1 ص 10 .

[3] نفسه ، ج 1 ص 15 .

[4] ابن جزي الكلبي ، التسهيل لعلوم التنزيل ، لبنان ، دار الكتاب العربي ، ط2 ، 1973م ، ج 1 ص 6.

[5] الزركشي بدر الدين ، البرهان في علوم القرآن ، حققه أبو الفضل إبراهيم ، لبنان ، دار المعرفة ، ط1 ، ج1 ص 13 .

المنارة للاستشارات

نزول الآية وسورتها وأقاصيصها والإشارات النازلة فيها ، ثم ترتيب مكّيها ومدنيّها ، ومحكمها ومتشابهها ، وناسخها ومنسوخها ، وخاصّها وعامّها ، ومطلقها ومقيّدها ، ومجملها ومفسَّرِها ، وزاد قوم فقالوا : وعلم حلالها وحرامها ، ووعدها ووعيدها ، وأمرها ونهيها ، وعِبَرِها وأمثالها " [1] . وكأنّه أجمل في التعريف الأول وفصّل في الثاني ؛ لأنّ مجموع العلوم التي ذكرها في التعريف الثاني تعتبر أدوات لفهم كتاب الله ، أي أنّ أسباب النزول والمكّي والمدني والمحكم والمتشابه والناسخ والمنسوخ ، وعلم الفقه والأخلاق هي أدوات التفسير لا التفسير نفسه ؛ ولهذا أدرجها علماؤنا ضمن العلوم الواجب توفرها في المفسّر قبل عملية التفسير .

والتعريف الأول أدق وأشمل لأنّ الأدوات كثيرة ولا تسعها التعاريف المختصرة ، كما أنّ الاختصار من شروط الحدود .

- **تعريف عبد العظيم الزرقاني** : قال : " التفسير هو علم يُبْحَثُ فيه عن القرآن الكريم من حيث دلالته على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية " [2] . حيث أضاف قيدا من الأهمية بمكان في حدّ التفسير ؛ وهو قوله (بقدر الطاقة البشرية) إذ أنّ الإحاطة المطلقة بمعاني القرآن غير متأتية ؛ لأنّ القرآن الكريم والمعاني المبثوثة فيه مصدرها كامل في صفاته محيط بعلمه ، والطاقة البشرية قاصرة فأنّى لها أن تدرك جميع مراميه وتحيط بكل معانيه ، قال الزرقاني : " وقولنا بقدر الطاقة البشريّة لبيان أنّه لا يقدح في

---

[1] نفسه ، ج 2 ص 148 .

[2] الزرقاني عبد العظيم ، مناهل العرفان ، لبنان ، دار الفكر ، ط1 ، 1408هـ- 1988م ، ج 2 ص3 .

المنارة للاستشارات

العلم بالتفسير عدم العلم بمعاني المتشابهات ، ولا عدم العلم بمراد الله في الواقع ونفس الأمر " [1] .

- **تعريف محمد الطاهر ابن عاشور** : قال : " هو اسم للعلم الباحث عن بيان معاني ألفاظ القرآن الكريم ، وما يستفاد منها باختصار أو توسّع ... " [2] . وقال في كتابه أليس الصبح بقريب : " التفسير شرح مراد الله تعالى من القرآن ليفهمه من لم يصل ذوقه وإدراكه إلى فهم دقائق العربية " [3] . وقال في التحرير أيضا : " هو تفسير ألفاظ واستنباط معان" [4]وجعل من التعريف الأخير منطلقا لقضيّة جوهرية أثارها ودلّل عليها ، وهي عدم اعتباره التفسير علما إلا تسامحا واقتداءً بمن سبقه من العلماء ، فقال :" هذا وفي عد التفسير علما تسامح ؛ إذ العلم إذا أطلق ، إما أن يراد به نفس الإدراك ، نحو قول أهل المنطق ، العلم إما تصور وإما تصديق ، وإما أن يراد به الملكة المسماة بالعقل وإما أن يراد به التصديق الجازم وهو مقابل الجهل ، وهذا غير مراد في عدّ العلوم ، وإما أن يراد بالعلم المسائل المعلومات وهي مطلوبات خبرية يبرهن عليها في ذلك العلم وهي قضايا كلية ، ومباحث هذا العلم ليست بقضايا يبرهن عليها فما هي بكلية ، بل هي تصورات جزئية غالبا لأنه تفسير ألفاظ أو استنباط معان . فأما تفسير الألفاظ فهو من قبيل التعريف اللفظي وأما الاستنباط فمن دلالة الالتزام وليس ذلك من القضية " [5]

وهذا الذي عناه محمد حسين الذهبي حين قال : " يرى بعض العلماء: أن التفسير ليس من العلوم التي يُتكلف لها حدّ ؛ لأنه

---

[1] نفسه .

[2] ابن عاشور ، مرجع سابق ، ج 1 ص 11 .

[3] ابن عاشور ، أليس الصبح بقريب ، تونس ، الشركة التونسية للتوزيع ، (د ت ط) ، ص 184.

[4] ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج 1 ص 12 .

[5] نفسه .

المنارة للاستشارات

ليس قواعد أو ملكات ناشئة من مزاولة القواعد كغيره من العلوم التي أمكن لها أن تشبه العلوم العقلية ، ويُكتفى في إيضاح التفسير بأنه بيان كلام الله ، أو أنه المبيِّن لألفاظ القرآن ومفهوماتها . ويرى بعض آخر منهم : أن التفسير من قبيل المسائل الجزئية أو القواعد الكلية ، أو المَلَكات الناشئة من مزاولة القواعد ، فيتكلَّف له التعريف ، فيذكر في ذلك علوماً أخرى يُحتاج إليها فى فهم القرآن ، كاللغة ، والصرف ، والنحو ، والقراءات... وغير ذلك "[1].

وأرجع ابن عاشور الأسباب التي حملتهم على عدّ التفسير علما إلى ستة أوجه :

1- **الوجه الأول** : أن مباحث التفسير لكونها تؤدي إلى استنباط علوم كثيرة وقواعد كلية ، نزلت منزلة القواعد الكلية لأنها مبدأ لها ، ومنشأ ، تنزيلا للشيء منزلة ما هو شديد الشبه به بقاعدة ما قارب الشيء يعطي حكمه ؛ أي أنّه لمّا كان التفسير مصدرا لقواعد كليّة وأصول استقلّت بذاتها (وهو موضوعنا) فمصدرها أولى بصفة العلم منها.

2- **الوجه الثاني** :إن اشتراط كون مسائل العلم قضايا كلية يبرهن عليها في العلم خاص بالعلوم المعقولة ، لأن هذا اشتراط ذكره الحكماء في تقسيم العلوم ، أما العلوم الشرعية والأدبية فلا يشترط فيها ذلك ، بل يكفي أن تكون مباحثها مفيدة كمالا علميا لمزاولها . والتفسير أعلاها في ذلك ، كيف وهو بيان مراد الله

[1] الذهبي محمد حسين ، التفسير والمفسرون ، بعناية أحمد الزغبي ، لبنان ، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم ، ج 1 ص 10 .

المنارة للاستشارات

تعالى من كلامه ، وهم قد عدوا البديع علما والعروض علما وما هي إلا تعاريف لألقاب اصطلاحية .

3- **الوجه الثالث** : التعاريف اللفظية تصديقات على رأي بعض المحققين فهي تؤول إلى قضايا ، وتفرع المعاني الجمة عنها نزلها منزلة الكلية ، والاحتجاج عليها بشعر العرب وغيره يقوم مقام البرهان على المسألة .

4- **الوجه الرابع** :علم التفسير لا يخلو من قواعد كلية في أثنائه مثل تقرير قواعد النسخ ، وقواعد التأويل وقواعد المحكم والمتشابه ، فسمي مجموع ذلك وما معه علما تغليبا .

5- **الوجه الخامس** :أن حق التفسير أن يشتمل على بيان أصول التشريع وكلياته فكان بذلك حقيقا بأن يسمى علما .

6- **الوجه السادس** : وهو الوجه الذي الذي وصفه بالفصل ؛ وهو أن التفسير كان أول ما اشتغل به علماء الإسلام قبل الاشتغال بتدوين بقية العلوم ، وفيه كثرت مناظراتهم . وكان يحصل من مزاولته والدربة فيه لصاحبه ملكة يدرك بها أساليب القرآن ودقائق نظمه ، فكان بذلك مفيدا علوما كلية لها مزيد اختصاص بالقرآن المجيد ، فمن أجل ذلك سمي علما .

قال محمد المالكي : " ورغم ما قيل من التشكيك في إعطاء صفة العلم له لأنّه من العلوم التي ليس لها أصل ، أو التي ليس لها إسناد ، أو لأنّه من العلوم التي لم تنضج ولم تحترق ، فإنّ علاقته بالعلوم الأخرى لا تعد أن تكون أدوات علميّة أو منهجية تساعد بشكل أو بآخر على فهمه ودراسته لأنّه هو المقصود بنفسه وسائر هذه الفنون أدوات تعين عليه تتعلق به أو

المنارة للاستشارات

تتفرّع عنه "[1] . وهذا أدعى لوصف التفسير بالعلم ، بالإضافة إلى أنّه مصدر لقواعد وأصول كليّة تحكم فهم النص القرآني ، وقواعد أخرى تعدّ كليات التشريع وأصوله .

ثالثا : تعريف علم أصول التفسير :

على الرغم من أهمية التفسير باعتباره يتناول فهم المصدر الأول للتشريع الإسلامي والمنهج الخالد للأمة الإسلامية ، إلا أنّه لم يلق اهتماما دقيقا من ناحية تأصيله وتقعيد قواعده ، وترتيبها ترتيبا أولويا يجعلها حكَما يحتكم إليه المختلفون وينطلق منه المتعاملون مع القرآن الكريم لتعينهم على فهمه وتفسيره وإبراز قيمه العظمى وغاياته السامية .

والمطّلع على ما ألّف[2] في مجال علم أصول التفسير سواء من المتقدّمين أو المتأخرين يجد تباينا ظاهرا في تصوّر معالم هذا العلم وحدوده ناهيك عن وضع حدّ له ، فابن تيمية مثلا وضع رسالته (مقدّمة في أصول التفسير) قال إنّها تتضمن قواعد كليّة تعين على فهم القرآن ومعرفة تفسيره ومعانيه[3] . " وذكر فيها ما لا علاقة له بأصول التفسير كمعرفة خلاف السلف ، وحكم ما روي عن أهل الكتاب ومعرفة أعلام مفسّري الصحابة ، وأشياء أخرى تدفع إلى التساؤل عن

---

[1] محمد المالكي ، دراسة الطبري للمعنى ، المغرب ، طبع بإشراف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، ط1 ، 1417هـ- 1996م ، ص 22 .

[2] تأخر التفكير في تأسيس علم أصول التفسير وذلك بالرغم من أنّ فهم القرآن الكريم كان أهمّ ما واجه المسلمين بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وسلّم) الذي لم يخلّف إرثا تفسيريا مباشرا للقرآن ، بالرغم من أن علم التفسير كان أول العلوم وجودا إلا أنّه كان آخر العلوم في التأسيس النظري والتقعيد له ، والسؤال التاريخي كبير عن سبب تأخر التفكير في أصول التفسير حتى في القرن الخامس ... ينظر : عبد الرحمن الحاج ، تأسيس أصول التفسير وصلته بالبحث الأصولي ، مقال على شبكة الإنترنت يوم 10 أكتوبر 2016م :
http://vb.tafsir.net/tafsir16966/#.WBcfF6LBb2s

[3] ابن تيمية عبد الحليم ، مقدّمة في أصول التفسير ، تحقيق عدنان زرزور ، الكويت ، ط1 ، دار القرآن الكريم ، 1971م ، ص 33.

المنارة للاستشارات

كيفية استعمال مصطلح قاعدة عنده " [1] . والتساؤل عن تصوّره لحدود علم أصول التفسير وقواعده ومجال التداخل بينه وبين علوم القرآن .

وهناك من اعتبر أصول التفسير هي نفسها الشروط الواجب توفّرها في المفسّر ؛ سواء الشروط العلميّة كما فعل السيوطيّ في رسالته (شروط المفسّر) ، أو الشروط المتعلقة بشخص المفسّر من تقوى وورع كما ورد في مقدّمات بعض المفسّرين ونقلها لطفي الصباغ في كتابه (بحوث في أصول التفسير) جاعلا إيّاها ضمن أصول التفسير .

ومن المعاصرين من غلّب فنا من الفنون وحصر أصول التفسير في القواعد التي قامت على استقراء أساليب العربية [2] ، على طريقة الأصوليين وهو ما يسمى بقواعد الاستدلال اللغوية من واضح ومبهم وعبارة وإشارة ومفهوم مخالفة ، قال محمد أديب صالح : " إنّ ما يقال في تدوين أصول الفقه بشكلٍ عامّ يقال في تدوين تفسير النصوص الذي هو جوهر أصول الفقه ولبابه " [3] .

وهذه القواعد لها تعلق بأصول التفسير لأنّ علم أصول الفقه " أكثر العلوم معالجة لأصول التفسير " [4]، ولأنّ " تحديد علم أصول التفسير بوصفه قواعد كليّة تدرس قواعد القرآن الكريم من موقع التلقي ، ليجعل منظور علم أصول الفقه أكثر المنظورات العلميّة أهليّة ليكون أساسا له ، ولقد جرت محاولات قليلة بعضها غاية في الأهمية لاستثمار علم أصول الفقه في تشكيل أصول التفسير ،

---

[1] فريد الأنصاري ، أبجديات البحث في العلوم الشرعية ، المغرب ، منشورات الفرقان ، ط1 ، 1997م ، ص 27.

[2] ينظر : محمد أديب صالح ، تفسير النصوص ، لبنان ، المكتب الإسلامي ، ط4 ، 1993م ، ج 1 ص 12 .

[3] نفسه ، ج 1 ص 93 . وينظر تعقيب فريد الأنصاري ، مرجع سابق ، ص 28 .

[4] آل جعفر مساعد مسلم ، أثر التطوّر الفكري في التفسير في العصر العبّاسي ، لبنان ، مؤسسة الرسالة ، ط1 ، 1984م ، ص 61 .

المنارة للاستشارات

لكنها ما تزال في بدايتها "[1]. كما أنّ الأصوليين تكلّموا عن أحكام الأوامر والنواهي ، والعموم والخصوص ، وغيرها وهي لها تعلق بالتفسير من جهتين [2] :

الأولى : أنّ علم الأصول قد أودعت فيه مسائل كثيرة هي من طرق استعمال كلام العرب وفهم موارد اللغة ، أهمل التنبيه عليهما علماء العربية مثل الفحوى .

الثانية : أنّ علم الأصول يضبط قواعد الاستنباط ويفصح عنها ، فهو آلية للمفسّر في استنباط المعاني الشرعية من آياتها .

وعلى الرغم من تلك أهمية لأصول الفقه وعلاقته بأصول التفسير إلا أنّه غير حاصر له ، بل علم أصول التفسير يتعدّى أصول الفقه في كثير من مباحثه ، فهو بعض مادته لا كلّها ، كما أنّه لا يمكننا إغفال النزعة الفقهية لعلم أصول الفقه ، رغم دعوى بعض المعاصرين لاستثمار علم الأصول في المجال القرآني الرحب ، ليتحرر من الدائرة الفقهية وليتوسّع أفقه شاملا كل موضوعات القرآن وأشكال خطابه ، باعتباره العلم الذي يضع قواعد الاستنباط ، بالإضافة إلى الثروة اللسانية الثاوية ضمن مباحثه [3].

وفي الحقيقة لا يمكن وضع تعريف جامع مانع لأصول التفسير دون معرفة الدور المنوط به والأهداف المتوخاة منه ، فليس من أهداف أصول التفسير تقييد المفسّرين بأحكام مسبقة تحدّ من الإنتاج التجديدي للتفسير واعتبار أنّ كتاب الله " قد فسّره العلماء الراسخون في العلم تفسيرات أضاءت على سبيل الاستغراق معانيه ، وما علينا إذا أردنا أن نعود منه بقبس من الفهم وشهاب من الإدراك سوى أن نعكف على هذه المصنفات الجليلة ، ففيها ما يشبع النهم ويروي صدى الصادي ، ولا مجال بعدها لمستزيد ولا لمجتهد برأيه في كتاب الله " [4]، إذْ أنّ هذا معارض لأهم الصفات الإعجازية للقرآن الكريم ؛ وهي صلوحيته لكل زمان ومكان ، كما

---

[1] عبد الرحمن حاج إبراهيم ، مقال سابق .

[2] ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج 1 ص 25 ، 26 .0

[3] ينظر : عبد الرحمن حاج إبراهيم ، مقال سابق .

[4] مصطفى تاج الدين ، النص القرآني ومشكل التأويل ، مجلة إسلامية المعرفة ، السنة الرابعة ، العدد 14 ، ص 8.

المنارة للاستشارات

أنّ هذا يجعل المفسّر حبيس أحكام مسبقة تمليه عليه مثل هذه القواعد والأصول ، لتنعدم بها الفوارق المنهجية وتمايزها بين المفسرين.

وفي هذا الاتجاه فصل عبد الرحمن العك عند تعريفه لأصول التفسير بين تعريف المفردتين (أصول ، تفسير) ثم أبرز الفرق بينهما ليصل إلى أن " الأصول هي المناهج التي تحدّد وتبيّن الطريق الذي يلتزمه المفسّر عند تفسيرهلآيات الكتاب العزيز [1] . وأما التفسير فهو إيضاحها مع التقيّد بهذا المنهج " [2].

وهذا تصوّر جيّد لعلاقة الأصول بالمناهج إذْ أنّ الفرق بين الأصول والمناهج ليس فرقا بين محكمات ملزمات واختيارات [3] ، بل إنّ حقيقة العلاقة بينهما أن المنهج هو تغليب بعض الأصول على بعضها الآخر ؛ كما هو الحال بالنسبة لكتب المعاني للفراء والزجاج والأخفش ، ومجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى ، وكتب الغريب ككتاب ابن قتيبة ؛ فهي كتب في التفسير غلّب أصحابها الأصول اللغوية على الأصول النقلية والعقلية ، والحال نفسه ينسحب على أصحاب المنهج الأثري كابن كثير والسيوطي في الدر المنثور وغيرهما .

أمّا الحكم بفساد بعض المناهج فهو ناتج عن عدم التزام قواعد تلك الأصول المختارة ؛ كعدم التزام أصحاب المنهج اللغوي بقواعد اللغة العربية مثل : " الأخذ بالأشهر في استعمال لسان العرب وطرح الشواذ من ديوان شعرهم ، وحمل الكلام على ظاهره في الحقيقة وتقديمه على المجاز إلا لقرينة تدفع إلى ذلك ..." [4]. واعتماد خلافها ، فعندئذٍ يحكم بفساد منهج صاحب هذا الرأي ، وتبقى الأصول

---

[1] ينظر مناقشة الباحث محمد مغربي لهذا التعريف وموقفه من الفرق بين المناهج والأصول في بحثه ، أصول التفسير عند جمال الدين القاسمي ، رسالة ماجستير نوقشت في كلية أصول الدين ، جامعة الجزائر ص 48.

[2] عبد الرحمن العك ، أصول التفسير وقواعده ، لبنان ، بيروت ، دار النفائس ، ط 4 ، 2003م ، ص 30.

[3] هذا رأي الباحث محمد مغربي ، أصول التفسير عند جمال الدين القاسمي ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإسلامية ، جامعة الجزائر ، 2003م ، ص 49.

[4] محمد المالكي ، مرجع سابق ، ص 127.

المنارة للاستشارات

النقليّة والعقلية عبارة عن قواعد يحتكم إليها عند الخلاف والنزاع وإن لم يلتزم بها أصحاب المنهج اللغوي من حيث الذكر والتدوين .

وباعتماد هذا الفرق بين الأصول والمناهج تتعدّد المناهج التفسيرية وتتمايز طرقها ، فإذا أضفنا إلى هذا خصوصية بعض الأصول نفسها كأصل تعدّد المعاني وتوسّعها سيساهم هذا في فتح مجال الاجتهاد في التفسير ومسايرة القرآن لمستجدات العصر ومتطلباته ، ويصبح دور علم أصول التفسير دورا فاعلا في الساحة التفسيرية وليس عائقا دون حركية التفسير ومرونته ، قال ابن عاشور : " أما القواعد العلمية التي أسسها لنا السلف فإنّ الطالب **يقرأها ويكتبها لتخدم فكره لا لتستعبد أفكاره، ومتى استأسرت القواعد الأفكار بان خطأ النظر**... واعلم أنّا متى اقتصرنا في تعليماتنا على ما أسسه لنا سلفنا ، ووقفنا عندما حدّدوه رجعنا القهقرى في التعليم والعلم ؛ لأن اقتصارنا على ذلك لا يؤهلنا إلا للحصول على بعض ما أسّسوه وحفظ ما استنبطوه ، فنحن قد غلبنا بما فاتنا من علومهم ولو قليلا ، **أما متى جعلنا أصولهم أسسا لنا نرتقي بالبناء عليها ، فإنّا لا يسوءنا فوات جزء من تعليماتهم متى كنا قد استفدنا حظا وافرا قد فاتهم**" [1] .

ومن جهة أخرى فإن علم أصول التفسير يعتبر سياجا نظريا يحمي علم التفسير والمفسر من الوقوع في الخلل في الفهم والاستنباط ، وبه تنكشف انحرافات بعض المناهج في ليّ أعناق النصوص لخدمة مذهبيّة معيّنة ، أو ليوافق رأيا مقررا تقريرا سابقا ، وبهذا يكون علم أصول التفسير هو : " **العلم الذي يتوصّل به إلى الفهم الصحيح للقرآن ، ويكشف الطرق المنحرفة أو الضالة في تفسيره**" [2]. فهو يحمي النص القرآني من المغالين في التوقف عندما أنتجه القدامى على اعتبار أن معاني القرآن استغرقت في إنتاجاتهم التفسيرية ، ويحميه أيضا من المغالين في اعتباره " نصّا مفتوحا على جميع التأويلات ؛ ليصبح معنى النصّ يتعدّد بتعدّد

---

[1] ابن عاشور ، أليس الصبح بقريب ، ص 179.

[2] فهد الرومي ، بحوث في أصول التفسير ومناهجه ، السعودية ، مكتبة التوبة ، ط 1 ، 1413هـ ، ص 11 .

المنارة للاستشارات

قراءاته ويتنوع بتنوّعها "[1]؛ أي يكشف مواطن التحريف في مدرستي التأويل القديمة والحديثة :

- **أما التأويلية القديمة** فتتمثل في آراء الفرق المنحرفة التي تتبنّى فكرة مسبقة ثم تطفق تفسر آيات القرآن على مقتضى تلك المقررات القبلية وذلك بالاستعانة بالغريب والشاذ وكلّ ما يؤيد دعاويهم . قال ابن تيمية : " ثم يجتهدون في تأويل هذه الأقوال إلى ما يوافق رأيهم بأنواع التأويلات التي يحتاجون فيها إلى إخراج اللغة عن طريقتها المعروفة وإلى الاستعانة بغرائب المجازات والاستعارات "[2].
- **وأما التأويلية الحديثة** : فهي مناهج القراءة المعاصرة المتحررة من كلّ الضوابط والقواعد ، الداعية إلى الانفتاح المطلق للنص على أي قراءة مهما تعددت " لأنّ القراءة الواحدة سقوط ساذج في وهم المطابقة بين النص والقراءة "[3]. **ولهذا يتعمد بعض الحداثيّين إبراز لفظ النص في عناوين كتبهم ، وهم يريدون تمرير بعض ما يوحي به مدلوله بالمفهوم الغربي ، من أجل تسويغ تحليل القرآن الكريم تحليلا متحررا، ومن تلك العناوين مفهوم النص ، نقد النص ، النص والحقيقة ، النص والتأويل** وغيرها[4].

ومن التعاريف التي تقرّبنا إلى مفهوم أصول التفسير هو تعريف خالد السبت لقواعد التفسير حيثأضاف قيدا مهما هو **الكليّة**فقال : " قواعد التفسير هي

---

[1] مصطفى تاج الدين ، مقال سابق ، ص 08.

[2] ابن تيمية ، درء تعارض العقل والنقل ، تحقيق محمد رشاد سالم ، دار الكنوز الأدبية ، ط 1 ، 1399هـ ، ج 1 ص 12.

[3] مصطفى تاج الدين ، مقال سابق ، ص 08.

[4] ينظر : نقد الباحثة نهلة الأحمد للمهتمين بمفهوم النص في الدراسات العربية المعاصرة في كتابها ، التفاعل النصّي (التناصيّة النظرية والنهج) ، نقلا عن جمعان بن عبد الكريم ، إشكاليّة النص دراسة لسانية نصيّة ، المغرب ، الدار البيضاء ، المركز الثقافي العربي ، ط1 ، 2009م ، ص 26 ، 27

المنارة للاستشارات

الأحكام الكليّة التي يتوصّل بها إلى استنباط معاني القرآن العظيم ومعرفة كيفية الاستفادة منها " [1].

فهو ينطلق في تعريفه هذا من استثمار التشابه بين قواعد الفقه وقواعد التفسير ، فجاء تعريفه قريبا من تعريف القواعد الفقهية ، وميزة القواعد الفقهية أنها ظواهر مرصودة داخل مجموعة الأحكام عكس القواعد الأصولية التي هي مقرّرة قبل الأحكام التي تستنبط منها ، قال أحمد الندوي عن موقع قواعد الفقه من الأحكام " هي متأخرة في وجودها الذهني والواقعي عن الفروع ؛ لأنها جمع لأشتاتها وربط بينها وجمع لمعانيها ، أما الأصول فالغرض الذهني يقتضي وجودها قبل الفروع ؛ لأنها القيود التي أخذ الفقيه نفسه بها عند الاستنباط " [2].

فقيد الكليّة والفرق بين القواعد الفقهية والأصول يخدم تعريفنا بشكل مباشر ليكون حدّ العلم هو قولنا :**علم أصول التفسير هو القواعد الكليّة التي يتوصل بها إلى استنباط معاني كلام الله تعالى ، والقيود التي أخذ المفسّر نفسه بها عند الترجيح .**

- فقولنا : **هو القواعد الكليّة :** لأنّها قواعد مطّردة ينعدم فيها الاستثناء عكس القواعد الأغلبية أو القواعد الجزئية التي تكثر فيها الاستثناءات .
- وقولنا :**التي يتوصل بها إلى استنباط معاني كلام الله تعالى** ، يجعل تلك القواعد خاصة بعلم التفسير .
- وقولنا : **والقيود التي أخذ المفسّر نفسه بها عند الترجيح** ، لاحتواء جميع مناهج التفسير ، فهي قواعد بنى عليها المفسر ترجيحاته سواء كانت قواعد نقلية أو لغوية أو عقلية ، وتغليب بعضها يحدد منهج المفسر ؛ فهي اختياراته عند التوظيف ولكنها ضرورية عند التنازع والاختلاف .

---

[1] خالد السبت ، قواعد التفسير ، مصر ، دار ابن عفان ، ط 1 ، 1421هـ ، ج 1 ص 30.

[2] علي أحمد الندوي ، القواعد الفقهية ، سورية ، دار القلم ، ط 3 ، 1414هـ 1994م ، ص 69.

المنارة للاستشارات

نشأة وتطوّر علم أصول التفسير

لم ينشأ علم أصول التفسير إلا بعد عصر التدوين ؛ لأن طبيعته العلمية تجعله يكتمل بطريقة تراكميّة حسب الحاجة ، ومتوازية مع مراحل تطور علم التفسير نفسه منذ نشأته ، فلم يكن جيل الصحابة بحاجة إلى كثير من القواعد اللغوية لفهم القرآن الكريم باعتبار أنه خاطبهم بلغتهم التي يعقلونها ويتخاطبون بها سليقة .

كما أنّ كثيرا من قواعد التفسير وتقريراته ظهرت على يد الصحابة والتابعين أنفسهم ، وأخرى ظهرت بظهور القواعد الأصولية والنحوية : " إلا أنّ بواكير هذا العلم ظهرت قد ظهرت في العهد النبوي على يد أفضل الخلق صلى الله عليه وسلم ، ثم على يد أئمة التفسير من بعد النبي صلى الله عليه وسلم من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ، فكانت نشأة قواعد التفسير مواكبة لنشأة التفسير " [1] .

وعلى هذا الأساس يمكننا تقسيم مراحل تطوّر علم أصول التفسير إلى أربع مراحل هي : مرحلة التأسيس ومرحلة التطور ومرحلة التدوين ثم مرحلة الاستقلال في التأليف.

- **أولا : مرحلة التأسيس :**

لما كانت نشأة علم أصول التفسير مواكبة لنشأة علم التفسير فإنّ هذه المرحلة ظهرت على يد النبي صلى الله عليه وسلم المأمور بإبلاغ القرآن وبيانه مصداقا لقوله تعالى : وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ (44) **النحل** ، فكان النبي صلى الله عليه وسلم مفسرا ومرشدا صحابته الكرام لبعض قواعد الاستنباط ، ويظهر ذلك جليا في جوابه صلى الله عليه وسلم على ما استشكلته فهومهم كسؤال ابن مسعود رضي الله عنه عن الظلم في قوله تعالى : الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ (82) **الأنعام** ، قال " لَمَّا نَزَلَتْ {الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا} [الأنعام: 82] إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّنَا لاَ يَظْلِمُ نَفْسَهُ؟ قَالَ: " لَيْسَ كَمَا تَقُولُونَ {لَمْ يَلْبِسُوا

[1] خالد السبت مرجع سابق ، ج 1 ص 42.

المنارة للاستشارات

إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ} [الأنعام: 82] بِشِرْكٍ، أَوَلَمْ تَسْمَعُوا إِلَى قَوْلِ لُقْمَانَ لِابْنِهِ يَا بُنَيَّ لاَ تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ " [1] .

- **ثانيا : مرحلة التطوّر :**

ويمثلها جيلا الصحابة والتابعين ، وفيها توسعت مصادر التفسير مما أضفى إلى ضرورة التمييز والتنقيح والحذر من غوائل الوقوع في الخطأ ، وبدأت تتمايز مصادر هذه المرحلة فانقسمت إلى قسمين أساسيين هما مصادر نقلية ومصادر استدلالية .

- أما النقلية فهي ما يروونه عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن بعضهم البعض وما عايشوه من قرائن النزول وما سمعوه من أهل الكتاب .
- وأما الاستدلالية فهي ما يستعينون به في فهم آيات الكتاب كالشعر والمشهور من كلام العرب ، ومعرفتهم باختلاف اللهجات.

وبرز في هذه المرحلة أعلام التفسير من الصحابة والتابعين ، وكثرت حلقات العلم وتنوعت طرق الاستدلال فتمايزت مدارس التفسير وتعددت ، لتظهر مدرسة تفسيرية بمكة أخذت عن ابن عباس رضي الله عنهما لها أعلام هم العمدة في هذا العلم كمجاهد وسعيد بن جبير وعكرمة ... ومدرسة ثانية بالمدينة أخذت عن أبي بن كعب وزيد بن ثابت وتطورت على يدي أبي العالية وزيد بن أسلم ... ومدرسة ثالثة بالعراق وفيها منحيان منحى مبكر يمثله ابن مسعود ومن أخذ عنه كمسروق بن الأجدع والأسود بن يزيد وعلقمة ، ومنحى متأخر يمثله تلاميذ محمد الباقر وجعفر الصادق .

فوضعت قواعد ومحترزات أملتها طبيعة المرحلة ، وخصوصية المصادر ، فالصحابة كانوا يؤصلون للمصادر الاستدلالية ، والتابعون ركزوا على التأصيل

---

[1] الحديث أخرجه البخاري في باب : وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ من كتاب التفسير ينظر : صحيح البخاري تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر ، دار طوق النجاة ط 1، 1422هـ ، ج 4 ص 141. رقم : 3360

المنارة للاستشارات

للمصادر النقلية والاحتراز في الرواية لكثرة الكذب والوضع واتساع الرواية عن أهل الكتاب ... وبدأ علم أصول التفسير في هذه المرحلة يأخذ الطابع العلمي التقعيدي تمهيدا لتدوين مسائله وقضاياه في المرحلة القادمة .

- **ثالثا : مرحلة التدوين :**

أسهمت المدارس التفسيرية سالفة الذكر في التمهيد لحركة تفسيرية كبرى بلغت حدّ النضج والأصالة في طرق الاستدلال والنقل والتأصيل لهما ، فبرزت مدونات كان لها الأثر الفعّال في بناء علم أصول التفسير ورسم معالمه وحدوده ، إلا أنّ أجزاء هذا العلم بقيت موزّعة بين عدة اتجاهات تأليفية هي :

- **مدونات علوم القرآن** : كمؤلفات علم القراءات والناسخ والمنسوخ وأسباب النزول فتولّدت " عن هذه الدراسات القرآنية القديمة مجموعتان من القواعد التفسيرية :
  - مجموعة من القواعد التفسيرية اللغوية المحضة وهي التي تتعلق بدراسة النص القرآني في مستواه الصوتي أو المعجمي أو التركيبي أو الدلالي ، وهي مرحلة ضرورية وأساسية لما بعدها من المراحل
  - ومجموعة من القواعد التفسيرية التي لا تقف عند المعاني اللغوية المباشرة التي يعطيها النص القرآني بدلالته اللغوية ، وإنما تحاول النفاذ إلى مقاصده الدينية وأبعاده الشرعية باعتباره رسالة موجهة للإصلاح والتشريع " [1] .
- **الأجزاء التفسيرية** : وأغلب مباحث هذه المؤلفات هي لغوية بمستوييها اللفظية والتركيبية فاعتنت بغريب القرآن والأشباه والنظائر وخصوصيات الاستعمال القرآني كما اعتنت بمجازاته واستعمالاته البلاغية ، ثم تطور التأليف فظهرت كتب المعاني والمجاز والغريب " ولقد

[1] محمد المالكي ، مرجع سابق ، ص 28.

المنارة للاستشارات

امتازت هذه الظاهرة بالتدوين المنظم للغريب والشوارد والاستعمالات البلاغية في مختلف صنوفها ، وأثرت فيما بعدها " [1].

كما تميزت بكثرة المباحث الصرفية والاشتقاق والمباحث النحوية والاستشهاد بلغة العرب [2].

- **المؤلفات الأصولية** : تعدّ الرسالة للإمام الشافعي أقدم إخراج علمي في علمي أصول الفقه **وأصول التفسير** كما قال العكّ [3] ، وقال محمد أديب صالح تحت عنوان الشافعي يدوّن قواعد التفسير : " تحدث فيها عن الكتاب والسنة ، ومراتب البيان وعن الاجماع والقياس وإنزالها منازلها ، كما تحدث عن الناسخ والمنسوخ والعموم والخصوص والأمر والنهي ، وعن المجمل وتفصيله ، كما نقد الاستحسان ، وذكر الاختلاف الجائز منه والمحرّم ، وأوضح أهمية العلم بلسان العرب لمن يريد فهم الكتاب والسنة كلّ ذلك بأسلوب منظّم وبحث منطقيّ دقيق " [4] .
- **التفسير الشامل** : كان التفسير في بداياته يتسم بخاصية التناثر ، وكانت الأعمال التدوينية تعتمد " على المأثور أحيانا وعلى ظواهر اللغة العربية وشواردها أحيانا أخرى ، وهذا يعني أنها لم تشمل القرآن كلا متماسكا ... أما التفسير بكل محتوياته وحيثياته فيمكن القول فيما وصلنا منه أنّ ابن جرير الطبري قد بدأه بتفسيره المسمّى جامع البيان عن تأويل آيالقرآن ؛ وهو شامل لسور القرآن أجمع " [5]. ليكون بهذا مؤسسا للتفسير بمفهومه الشامل وأيضا هو " أول من عمل على تجريد قواعد

---

[1] محمد حسين علي الصغير ، المبادئ العامة في تفسير القرآن ، لبنان ، دار المؤرخ العربي ، ط 1 ، 1420هـ 2000م ، ص 139.

[2] مساعد بن مسلم الطيار ، التفسير اللغوي للقرآن الكريم ، لبنان ،دار ابن الجوزي ، ط 1 ، 2002م ، ص 128. 133.

[3] خالد العكّ ، مرجع سابق ، ص 35.

[4] محمد أديب صالح ، مرجع سابق ، ص 94.

[5] محمد حسين علي الصغير ، مرجع سابق ، ص 137.

المنارة للاستشارات

التفسير وضبطها وتحديدها بمذهبية واضحة ، خلافا لما كان أمر التفسير قبله " [1] . فدرج على منواله المفسرون تاركين تراثا تفسيريا عزيزا يعدّ " ميدانا بكرا على مستوى التطبيق للبحث عن المعنى للبحث عن المعنى وطرق كشفه ؛ لأنهم كانوا في مواجهة مباشرة وفي معاناة شاقة وعسيرة أمام عملية تفسير القرآن الكريم ، مما يجعلنا نذهب إلى القول إنّ معالجتهم للمعنى ظهرت على مستوى التطبيق قبل أن تظهر على مستوى التنظير " [2] . والمؤكّد أنهم التزموا أصولا وقواعد يُستنطق بها النص ، فكانت تفاسيرهم أهم مصدر من مصادر علم أصول التفسير .

رابعا : مرحلة الاستقلال في التأليف :

نشأ علم أصول التفسير وتبلورت أجزاؤه خلال المراحل المذكورة سابقا ، وبقيت متناثرة بين مجالات عدة ومصادر مختلفة ، ولم تجمع في مؤلف واحد إلا في القرن الخامس [3]. وذهب خالد السبت إلى أنّ أول ظهور لمؤلف في علم أصول التفسير وقواعده كان في القرن السابع فقال : " بعد التتبع لم أقف على القدر الذي يتناسب مع ما له أهمية وإنما وقفت في بعض الفهارس على ثلاثة كتب معنونة بقواعد التفسير أو ما يقارب هذه العبارة وكانت سنة وفاة أحد مؤلفيها 621 هـ ، وتوفي الآخر سنة 777ه " [4] .

مؤلفات علم أصول التفسير

- **قواعد التفسير** لأبي عبد الله فخر الدين ابن تيمية (ت 621 هـ) ، وقيل هو كتاب في التفسير ، وبعد تحقيق خالد السبت في مضمونه قال : " وهذا الكتاب لم يصل إلينا وإنّما ذكره صاحب كشف الظنون بالعنوان المشار إليه ، وقال في مفتاح السعادة : ومن التفاسير قواعد التفسير لابن

[1] محمد المالكي ، مرجع سابق ، ص 94.
[2] نفسه ص 29.
[3] عبد الرحمن الحاج إبراهيم ، مقال سابق .
[4] خالد السبت ، مرجع سابق ، ج 1 ص 42.

المنارة للاستشارات

تيمية ثم ذكر شيئا من ترجمة المؤلف وقال (وله تفسير القرآن الكريم) وكأنه يقصد هذا الكتاب لأنه لم يذكر غيره" [1] .

- **الإكسير في قواعد التفسير**: لسليمان عبد القوي نجم الدين الطوفي
- (ت 716 هـ) قال في مقدمته : " فإنه ما زال يتلجلج في صدري إشكال علم التفسير وما أطبق عليه أصحاب التفاسير ، ولم أر أحدا منهم كشفه فيما ألفه ، ولا نحّاه فيما نحّاه ، فتقاضتني النفس الطالبة للتحقيق الناكبة عن جمر الطريق **لوضع قانون يعوّل عليه ، ويصار في هذا الفنّ إليه** ، فوضعت لذلك صدر هذا الكتاب مردفا له بقواعد نافعة في علم الكتاب ، وسميته الإكسير في قواعد التفسير " [2]
- **مقدمة في أصول التفسير** : لشيخ الإسلام ابن تيمية الحراني (ت 728هـ) ، قال في مقدمتها : " سألني بعض الإخوان أن أكتب له **مقدمة تتضمّن قواعد كليّة تعين على فهم القرآن ومعرفة تفسير هو معانيه** ، والتمييز في منقول ذلك ومعقوله بين الحق وأنواع الباطل " [3] ، وعدّها محققها عدنان زرزور من أهم ما كتبه ابن تيمية في الدلالة على منهجه في التفسير وأصوله عنده ، بل يعتبر من أهم ما كتب في هذا الباب مطلقا [4]
- **نهاية التيسير في قاعدة علم التفسير** لمحمد بم إبراهيم بن ساعد الأنصاري السنجاري المعروف بابن الأكفاني المتوفى سنة 749 هـ. ذكر محققوا كتاب إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد عند ترجمتهم للمؤلف أنّ له كتابا في قواعد التفسير عنوانه نهاية التفسير في قاعدة علم التفسير .

---

[1] نفسه ،ج 1 ص 43.

[2] الطوفي ، الإكسير في قواعد التفسير ، تحقيق عبد القادر حسين ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ص 27.

[3] ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم ، مقدمة في أصول التفسير ، تحقيق عدنان زرزور ، الكويت دار القرآن الكريم ، ط 2 ، 1972م ، ص 33.

[4] مقدمة تحقيق المقدمة ، ص 15 ، 16.

المنارة للاستشارات

- **المنهج القويم في قواعد تتعلق بالقرآن الكريم** لشمس الدين بن الصائغ محمد بن عبد الرحمن الحنفي (ت 777 هـ).
- **قواعد التفسير** لمحمد بن إبراهيم الوزير ابن المرتضى اليماني
- (ت 840 هـ) ، قال خالد السبت : " هكذا ذكر في فهرس التيمورية ، وبعد تطلّب الكتاب وقفت عليه فإذا هو فصل من كتاب إيثار الحق على الخلق للمؤلف نفسه ، وهو الفصل الواقع تحت عنوان
- (فصل في الإرشاد إلى طريق المعرفة لصحيح التفسير) وقد تحدث فيه المؤلف عن طرق التفسير ومراتبه وأنواعه " [1]
- **التيسير في قواعد التفسير** لمحمد بن سليمان الكافيجي(ت 879 هـ) ، قال محقق الكتاب : " سمى الباب الأول باب المصطلحات لكنه لم يقتصر على تعريف الاصطلاحات وإنما تطرّق إلى الحديث عن كثير من من الموضوعات والأبحاث الأخرى ، وقسّم الكتاب إلى بابين ، ولم يلتزم بذكر مصادر النصوص التي كان ينقلها ، ويسلك أحيانا طريق المناطقة في تقرير بعض المباحث " [2]
- **الفوز الكبير في أصول التفسير** لأحمد بن عبد الرحيم ولي الله الدهلوي
- (ت 1176 هـ)، قال في مقدمة كتابه : " مقاصد هذه الرسالة منحصرة في خمسة أبواب :

- **الباب الأول** في بيان العلوم الخمسة التي يدل عليها القرآن الكريم نصّا وكأن نزول القرآن بالأصالة كان لهذا الغرض.
- **الباب الثاني** :في بيان وجوه الخفاء في معاني نظم القرآن ، بالنسبة إلى أهل هذا العصر وإزالة ذلك الخفاء بأوضح بيان .

---

[1] خالد السبت ، مرجع سابق ، ج 1 ص 44 ، وانظر : ابن الوزير ، إيثار الحق عن الخلق ، تحقيق أحمد مصطفى حسن صالح ، إشراف صابر طعيمة ، اليمن ، الدار اليمنية 1985م ، ص 370 .

[2] الكافيجي ، التيسير في قواعد التفسير ، دراسة وتحقيق ناصر بن محمد المطرودي ، سورية ، دار القلم ، ط 1 1410هـ 1990م ، ص 64 ، 65.

المنارة للاستشارات

- **الباب الثالث** :في بيان لطائف نظم القرآن ، وشرح أسلوبه البديع بقدر الطاقة والإمكان .
- **الباب الرابع** :في بيان مناهج التفسير ، وتوضبح الاختلاف الواقع في تفاسير الصحابة والتابعين.
- **الباب الخامس** :في ذكر جملة صالحة من شرح غريب القرآن ، وأسباب النزول التي يجب حفظها على المفسر ، ويمتنع ويحرم الخوض في كتاب الله بدونها " [1].

- **قواعد التفسير لعثمان بن علي المودور نهوي** (ت 1211هـ).
- **الإكسير في أصول التفسير** لمحمد صديق حسن خان الحسيني البخاري القنوجي(ت 1307هـ) .
- **مبادئ التفسير** لمحمد الخضري الدمياطي ت 1287 هـ. طبعت هذه الرسالة مع مع رسالة أخرى للمؤلف عنوانها منظومة في متشابهات القرآن ، وفي هذه الرسالة أوفى المؤلف الشرح عن مبادئ التفسير وأصوله ، وتكلم فيها عن كيفية إنزال القرآن الكريم من اللوح المحفوظ وعن الأحرف السبعة وعن المصاحف [2] وهي على اختصارها مفيدة وقيمة.
- **القواعد الحسان لتفسير القرآن** : لعبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي (ت 1376هـ) ، قال في المقدمة : " أما بعد : فهذه **أصول وقواعد في تفسير القرآن الكريم** جليلة المقدار عظيمة النفع ، تعين قارئها ومتأملها على فهم كلام الله والاهتداء به ، ومخبرها أجل من وصفها ؛

---

[1] الدهلوي ، الفوز الكبير في أصول التفسير ، سورية ، دار الغوثاني للدراسات القرآنية ، ط 1 ، 1429هـ2008م ، ص 16.

[2] محمد الخضري الدمياطي ، رسالة في مبادئ التفسير ومنظومة في متشابهات القرآن ، سورية ، دار البصائر ، ط 1 ، 1404هـ 1984م ، ص 5 ، 6 ، 7 ، 12.

المنارة للاستشارات

فإنها تفتح للعبد من طرق التفسير ومنهاج الفهم عن الله ما يعين على كثير من التفاسير الخالية في هذه البحوث النافعة " [1] .

ولابد من التنبيه على أهمية التفاسير نفسها وما حوته من مقدمات التي جمعت مادة أصول التفسير ، بل هي أوثق مصدر له . وهناك أيضا اجتهادات للمعاصرين في جمع مادة هذا العلم نذكر منها :

- **بحوث في أصول التفسير** للصباغ محمد بن لطفي .
- **قواعد التفسير جمعا ودراسة** لخالد محمد السبت .
- **أصول التفسير وقواعده** لخالد عبد الرحمن العكّ.
- **بحوث في أصول التفسير ومناهجه** لفهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي.
- **التيسير في أصول واتجاهات التفسير** لعماد علي عبد السميع حسين .
- **فصول في أصول التفسير** لمساعد بن مسلم الطيّار .
- **التحرير في أصول التفسير** لمساعد بن مسلم الطيّار أيضا .
- **الركيزة في أصول التفسير** لمحمد بن عبد العزيز الخضيري.

[1] عبد الرحمن بن ناصر السعدي ، القواعد الحسان لتفسير القرآن ، الرياض ، مكتبة الرشد ، ط 1 ، 1420هـ 1999م ، ص 7.

المنارة للاستشارات

الخاتمة –

في ختام هذا البحث يحسن بنا تسجيل النتائج الآتية :

- علم أصول التفسير هو القواعد الكليّة التي يتوصل بها إلى استنباط معاني كلام الله تعالى ، والقيود التي أخذ المفسّر نفسه بها عند الترجيح .
- لم ينشأ علم أصول التفسير إلا بعد عصر التدوين ؛ لأن طبيعته العلمية تجعله يكتمل بطريقة تراكميّة حسب الحاجة ، ومتوازية مع مراحل تطور علم التفسير نفسه.
- أجزاء هذا العلم بقيت موزّعة بين عدة اتجاهات تأليفية هي مدونات علوم القرآن والأجزاء التفسيرية وكتب أصول الفقه والتفاسير الشاملة.
- شهد تطوّر علم أصول التفسير أربع مراحل أساسية هي : مرحلة التأسيس ومرحلة التطور ومرحلة التدوين ثم مرحلة الاستقلال في التأليف.
- إن علم أصول التفسير له دور فاعل في الساحة التفسيرية ، فهو يغربل الموروث ويضبط الجديد ويحرك الراكد ويقيّد الوافد ، ولا يعدّ عائقا لحركية التفسير ومرونته.
- أول ظهور لمؤلف في علم أصول التفسير وقواعده كان في القرن السابع.
- ألفت في هذا العلم مؤلفات كثيرة بمناهج مختلفة ، وما زال الباحثون يسهمون في استكماله حيث توجهت البحوث في السنوات الأخيرة إلى استنباط قواعد التفسير من التفاسير نفسها ، أو من مدارس تفسيرية معينة كالمدرسة العقلية أو الأثرية أو اللغوية.

المنارة للاستشارات